# الشركات التجارية وريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية
## فرص للشراكة والاستثمار في الشركات الناشئة


تأليف

**Edward Burton**

ترجمة

**د. أنس عبد الرزاق مكتبي**

قسم اللغة الإنجليزية –كلية الآداب

جامعة الملك سعود



دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

دار جامعة الملك سعود للنشر ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

الشركات التجارية وريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية: فرص للشراكة والاستثمار في الشركات الناشئة / إدوارد بيرتون ؛ أنس مكتبي – الرياض، ١٤٤٣هـ

٣٧٨ص ؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٠٣٣-٥١٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الشركات – السعودية أ. مكتبي، أنس (مترجم) ب. العنوان

ديوي ٣٤٦ ٦٩٨٤/ ١٤٤٣هـ

رقم الإيداع: ٦٩٨٤/ ١٤٤٣هـ

ردمك : ٥-٠٣٣-٥١٠-٦٠٣-٩٧٨

هذه ترجمة عربية محكَّمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

Business and Entrepreneurship in Saudi Arabia: Opportunities for Partnership and Investing in Emerging Businesses

By: Edward Burton

.

وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه السابع للعام الدراسي ١٤٤٣هـ المعقود بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٤٤٣هـ الموافق ٢٢/ ١١/ ٢٠٢١م.

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يسمح بإعادة نشر أي جزء من الكتاب بأي شكل وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من دار جامعة الملك سعود للنشر.

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

# الإهداء

إلى روّاد الأعمال في المملكة العربية السَّعودية

## نبذة عن المترجم

مترجمُ الكتاب هو عضوٌ في هيئة التدريس في قسم اللغة الإنجليزية في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، وكانَ قد عمل قبل ذلك في جامعة حلب في سوريا. وقد حصَلَ في العام ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩ م على جائزة جامعة الملك سعود للتميُّز العلمي عن فئة أفضل كتاب مُترجَم في الاختصاصات الإنسانية عن كتاب **"صناعة الخوف من الإسلام"**. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي من جامعة إنديانا في بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامَ بترجمة الكتُب التالية لصالحِ مركز الترجمة في جامعة الملك سعود والتي نشرتها دار جامعة الملك سعود للنشر.

٢٠١٩ العلم والتجربة البشريّة: القيَم والثقافة والعقل
٢٠١٨ كيفَ يحدُث التعلُّم : سبعة مبادئ تعتمدُ البحث للتعليم الذكي
٢٠١٧ الثورة اللغوية
٢٠١٦ **صناعة الخوف من الإسلام**
٢٠١٥ طب الأمراض الجلدية النفسية: التأثير النفسي للاضطرابات الجلدية
٢٠١٤ النظريات النقدية المُعاصرة
٢٠١١ الإسلام في الفكر الأوروبي

# مقدمة المترجم

يُعدُّ كتابُ **"الشركات التجاريَّة وريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية"** دليلاً مرجعيَّاً أساسيّاً يهدُفُ إلى إعلام المستَثمرين بالقضايا الرئيسَة التي تُحدِّد كيفيَّة القيام بالأعمال التِّجارية في الوقت الذي تنتقلُ فيه الشركات العائليَّة في البلاد من جيلٍ إلى جيلٍ آخر. ويعرِّفُ هذا الكتابُ، بدعمٍ من مجلسِ الأعمال الأمريكي السَّعودي، القارئَ برائد الأعمال السَّعودي الجديد ويوضحُ له لماذا يستحقُّ ازدهارُ المملكة العربية السَّعودية المزيدَ من اهتمام العالَم. ومع تقدِّم رؤساء الشركات العائليَّة في العمر وإعادة تشكيل مجالس إدارة الشركات، فستتأثَّرُ ممارساتُ الأعمال بصعودِ القادة الشباب في البلاد. وتصفُ المقابلات مع روَّاد الأعمال السَّعوديين الشباب التحدِّيات، والانتصارات، والمحاولات المتعثِّرة، والمساعي الناجحة التي يواجهُونَها كلَّ يوم حيث تصطدمُ النماذجُ التقليديَّةُ التي جرى اختبارُها مع الزمن بأفكارٍ وأساليب أكثرَ حداثة وابتكاراً.

وتؤثِّرُ المملكةُ العربية السَّعودية على نحوٍ كبير في التقدُّم التكنولوجي في العديد من الصناعات من خلالِ زيادةِ التعاون والشراكات داخل الدولة مع المُجتمعات في جميعِ أنحاء العالم. كما أصبح تطوُّر الشركات العائليَّة في المملكة أكثرَ أهمِّيةً للمستثمرين مع مطالبة الشباب السعودي الحديث العهد بإرثهم، حيثُ يقدِّمُ هذا الكتاب فهماً ثاقباً للطبيعة المتغيِّرة للأعمال التجارية في المملكة العربية السَّعودية.

ويشكِّلُ الاقتصادُ السَّعودي ثلاثينَ في المائة من الناتجِ المحلِّي الإجمالي للعالم العربي ، وستِّين في المائة من السُّكان هم دونَ سنِّ الثلاثين. ويساعدُ هذا الكتاب في توفير المعلومات الأساسية التي يحتاجُها المستثمرون بُغية التغلُّب على المدِّ المتغيِّر لممارسة الأعمال التجارية في المملكة العربية السَّعودية.

أتوجُّه بالشكر إلى زملائي في كلِّية إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود الَّذين أشاروا إلى أهمِّية هذا الكتاب وضرورةِ نقله إلى اللغة العربية لتعمَّ الفائدة على طيفٍ واسعٍ من المهتمِّين بموضوع ريادة الأعمال والطامحين لتأسيس مشاريعهم التجارية الخاصَّة بهم.

وفي الختام لا يسعني إلاّ تقديم الشكر والعرفان بالجميل لجامعة الملك سعود ممثلة بمركز الترجمة في الجامعة لما يقدمانه من دعم معنوي ومادي لتسهيل إنجاز مثل هذه الأعمال التي تعود على الجامعة والمجتمع بالفائدة العلمية الكبيرة لدعم العملية التعليمية.

**والله ولي التوفيق**

**المترجم**

# شكر وتقدير

لم يكن لهذا الكتاب أن يُبصرَ النور لولا الثّقَة والاحترام المتبادلين اللذين أتمتَّعُ بهما داخلَ مجتمعات الأعمال السعودية والأمريكية. ومن خلال التقدير والامتنان الصادقين، فإنَّني أُقدِّرُ المودَّةَ والتفاعلَ الجماعي اللذين لا أنفكُّ أتمتَّعُ بهما مع العديد من السعوديين والأمريكيين من المُلَّاك، والمسؤولين، وكبار المُديرين التنفيذيين، ورُوَّاد الأعمال في الشركات على مختلف أحجامها، وتاريخ عمليَّاتها التشغيلية، وقطاعاتها. كما أودُّ أن أُشيدَ بمجلس الأعمال السعودي الأمريكي، ورؤسائِه المشاركين: السيد عبد الله جمعة، الرئيس المشارك السعودي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي والرئيس التنفيذي السابق ونائب رئيس أرامكو السعودية، والسيد بيتر جيه. روبرتسون Peter J. Robertson، الرئيس المشارك الأمريكي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي والنائب السابق لرئيس مجلس إدارة شركة شيفرون Chevron، وكذلك مجلس الإدارة الخاص بمجلس الأعمال السعودي الأمريكي بأكمله. كما أودُّ أن أشكرَ المديرين التنفيذيين بمجلس الأعمال السعودي الأمريكي: السيدة سوزان ليندمان Susanne Lendman، المديرة التنفيذية ورئيسة الموظفين في مكتبنا بالولايات المتحدة، والدكتور بشير الغريض، الأمينُ العام والمديرُ التنفيذي لمكتب مجلس الأعمال السعودي الأمريكي في الرياض والعضوُ المنضمُّ حديثاً إلى مجلس الشورى.

لقد تأسَّس مجلسُ الأعمال السعودي الأمريكي في ديسمبر(كانون الأول) ١٩٩٣ بهدف تحسين المعرفة والتفاهم المتبادلين في القطاع الخاص في كلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وبهدف تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار. وقد عُرف مجلسُ أعمالنا على مدارِ ٢٠ عاماً من

تاريخه ومقرّه الولايات المتحدة، ومع وجودِ مكتبه في الرياض، بأنَّهُ الكيانُ الثنائيُّ الرائد لتعزيز الأعمال التجارية بحيثُ يعملُ داخل مجتمعات الأعمال السعودية والأمريكية، الأمر الذي يُسهمُ في تعزيزِ مصالح شَركاتِه. وقد عَمدَ مجلس الأعمال السعودي الأمريكي إلى تسهيلِ آلافِ الاتِّصالات والمعاملاتِ التجارية الناجحة بين الشركات الأمريكية والسعودية، وذلك من خلالِ القيادةِ الممتازة لرؤسائِه المشاركين ومجلسِ إدارته، ومن خلال معرفة وخبرة موظَّفيه الواسعتين في السوق.

وأودُّ أن أتقدَّمَ بخالص الشكر الجزيل للشيخ عبد العزيز القريشي، والدكتور عبد الرحمن الزامل، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية السعودية، وكذلك شقيقه السيد خالد الزامل، الذي أفخرُ بأن حظيتُ بوجوده كعضوٍ في مجلس إدارة مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، وذلك للدعم والتشجيع الذي قدَّمهُ لي هؤلاء خلال هذا المسعى بأكمله. لقد تخلَّوا عن بعض وقتهم ليقدِّموا لي نصيحتهم وأفكارهم حولَ بعضِ مواضيعِ هذا الكتاب. لقد ساعدني الشيخ عبد العزيز القريشي على نحوٍ خاصٍّ في تقديم اقتراحاتِه وتوصياتِه لتحسين بعض أجزاء مخطوطَتي. وبالنظر إلى أهمية ومكانة كلٍّ منهم في المملكة، فإنَّ استعدادَهم لدعمِ هذا المشروع يُعدُّ ذا قيمةٍ كبيرةٍ لأهدافه. وأتقدَّم بالشكر الخاص للسيد ريتشارد ديبس Richard Debs، المدير الاستشاري لمؤسَّسة مورغان ستانلي Morgan Stanley، وعضو مجلسها الاستشاري الدولي، ورئيس مجلس إدارة مورغان ستانلي السعودية، على تشجيعه لي الذي لا يقدَّرُ بثمن في هذا المشروع وتعليقه على مخطوطتي. كما أشكرُ على وجه الخصوص لين دوفِرسبايك Lyn Doverspike على تشجيعِها ودعمِها.

# نبذة عن مؤلِّف الكتاب

قدَّم إدوارد بيرتون Edward Burton الاستشارات بنشاطٍ لآلافِ الشركاتِ العاملة في التِّجارة الدولية والاستثمار في الأسواق حولَ العالم لأكثر من ٣٥ عاماً. وهو يشغلُ حاليّاً منصبَ المدير التنفيذي ورئيس مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، الذي يُعدُّ المؤسّسةَ الرائدةَ في القطاعِ الخاص ومقرّه الولايات المتحدة ويعملُ على تعزيزِ التجارة والاستثمارِ بين الولايات المتَّحدة والمملكة العربية السعودية. كما قدَّمَ السيد بيرتون المشورة للمئات من شركات فورتشن Fortune 500 بالإضافة إلى آلاف الشركات الصغيرة والمتوسِّطة خلال حياته المهنية. ويتمتَّعُ السيد بيرتون بمعرفةٍ فريدةٍ من الداخل عن الدولة ومجتمع الأعمال فيها، وعن كيفيَّة إنجاز الأعمال في المملكة، وذلك بعد أن عاشَ وعملَ في المملكة العربية السعودية كدبلوماسيٍّ أمريكيٍّ في السِّفارة الأمريكية في الرياض، والقنصليات الأمريكية في جدة والظهران.

ويُعدُّ السيد بيرتون من المتحدِّثين المألوفين في اجتماعاتِ الطاولةِ المستديرة وحلقاتِ النقاش عبرَ الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومجلسِ التعاون الخليجي بشأن العلاقاتِ التجاريَّة السعودية. وقد أجرى العديدَ من المقابلات والمقالات التليفزيونيَّة المنشورة في المجلَّات الصناعيَّةِ المعترفِ بها مثل مجلة فورتشن Fortune، وأوفشور Offshore، و(عالم المياه) ووتر وورلد Water World، ومجلة الطاقة النووية الدولية (نيوكلير باور إنترناشيونال) Nuclear Power International.

وقد اكتسبَ السيد بيرتون أكثرَ من ٢٧ عاماً من الخبرة في مجالِ تعزيزِ التجارة وتطويرِ الأعمال الدولية، فقد عملَ قبل انضمامِه إلى مجلس الأعمال كملحقٍ تجاريٍّ في السِّفارة الأمريكية في الرياض، المملكة العربية السعودية. كما أدارَ السيد بيرتون طاقَماً مكوَّناً من ٢٧ ضابطاً، ومتخصِّصاً تجاريّاً، وغيرَهم من موظَّفي التوظيف المباشر المحلِّيين الذين يخدمون مكاتب في مدنِ الرياض، وجدة،

والظهران. وقد كان مسؤولاً عن جميع عمليات الخدمة التجارية الخارجية الأمريكية (USFCS) في المملكة العربية السعودية، وكان يُشرف على كلِّ ما يتعلَّق بالشؤونِ الإداريَّةِ والمالية للخدمة التجارية الخارجية الأمريكية في السفارة والقنصليات الأمريكية في المملكة. كما أشرفَ على عمليَّاتِ الخدمةِ التِّجارية الخارجية الأمريكية في المنامة، البحرين، من خلالِ ترتيبِ شراكةٍ مع السِّفارة الأمريكية في المنامة. وقد جاءَ تعيينُ السيد بيرتون مباشرةً من طرف وزير التجارة الأمريكي السابق دونالد إيفانز Donald Evans للعمل كمنسِّقٍ إقليميٍّ للخدمةِ التجارية الخارجية الأمريكية لمبادرةِ الوكالة الإقليميَّة لإعادة إعمار العراق.

وكان السيد بيرتون في وقتٍ سابقٍ من حياته المهنية قد شغلَ منصبَ مدير شبكة وزارة التجارة الأمريكية لمركز مساعدة الصادرات الأمريكية (USEAC) في مدينة فيلادلفيا، وبالتالي كان يتحمَّلُ مسؤوليةَ الإدارة الرئيسَة لمكاتب مركز مساعدة الصادرات الأمريكية في سبعِ ولاياتٍ شمال شرق الولايات المتحدة. وقبل انضمامهِ إلى وزارة التجارة، عملَ تحت إدارة مُحافِظَةِ ولاية نيو جيرسي السابقة كريستين تود ويتمان بوصفه مديرَ التجارة الدولية عن ولاية نيو جيرسي.

وكان السيد بيرتون قد حصلَ على درجة البكالوريوس في الآداب في العلوم السياسية من جامعة تشارلستون ودرجة الدكتوراه في الحقوق من كلية ديكنسون للقانون، حيث مارسَ مهنةَ المحاماة في ولاية نيوجيرسي مع شركة كوبر ليفنسون للمحاماة. كما تلقَّى بيرتون تدريباً معتمَدَاً على التجارة الدولية والإدارة في كلية ثندربيرد Thunderbird للأعمال الدولية وكلية إدارة الأعمال للنشر بجامعة هارفارد.

# المحتويات


**الإهداء** ..... هـ

**نبذة عن المترجم** ..... ز

**مقدمة المترجم** ..... ط

**شكر وتقدير** ..... ك

**نبذة عن مؤلف الكتاب** ..... م

**تمهيد** ..... ١

**مقدّمة** ..... ١٧

**الفصل الأول: اقتصاد المملكة المعاصر والقوّة الاقتصادية** ..... ٢١

الاقتصاد السعودي الحديث وخطط التنمية الوطنية ..... ٢١

دورُ القطاعِ الخاص في التَّنمية الوطنية والناتجِ الإجمالي المحلِّي للقطاعات غير النفطية ..... ٣٠

إذاً، كيف تحقَّقت هذه النجاحات؟ ..... ٣٢

مسارُ المملكة نحوَ التنوُّع الاقتصادي ..... ٤٣

الملاحظات ..... ٥٨

**الفصل الثاني: الابتكار في المملكة العربية السَّعودية: مسيرةُ المملكة نحو المستقبل** ..... ٦٣

تقييم الابتكار في المملكة العربية السعودية: مؤشر الابتكار العالمي وأهمية مشاركة السوق الدولية ..... ٦٣

الابتكار مقابل الاختراع ..... ٧٢

الاكتشافات التكنولوجية والعلمية في المملكة العربية السعودية ..... ٧٥

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ..... ٨٠
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ..... ٩٧
برنامج المجموعات الصناعية (IC)، وشركة سابك، والملكية الفكرية السَّعودية ..... ١٠٤
الملاحظات ..... ١١١
**الفصل الثالث: تطوُّر الشركات العائليّة في المملكة العربية السَّعودية ..... ١١٥**
تعريفُ الشركة العائليّة ..... ١١٥
الطبيعة المؤسَّسية مقابل الطبيعة الاجتماعية للشركات العائليّة السعودية ..... ١٢٢
خلافةُ الشركات داخل الشركات العائليّة السعودية واندماج الجيل الجديد ..... ١٣٢
إدارة التركيز الإستراتيجي وأهمية حوكمة الشركات ..... ١٤٢
صورٌ من الشركات العائلية السعودية ..... ١٥٣
الملاحظات ..... ١٧٧
**الفصل الرابع: ريادةُ الأعمال في المملكة العربية السَّعودية اليوم ..... ١٨١**
تعريف "رواد الأعمال" في المملكة العربية السعودية ..... ١٨١
رواد الأعمال السَّعوديون – قرارُ الانخراط في النشاط التجاري ..... ١٩٥
السيد سعود السحيمي، الرئيسُ التنفيذي لشركة جولة السياحية ..... ٢٠٤
السيد عبدالرحمن العليَّان، رجلُ أعمال، ومحاضر، وطالب دكتوراه..... ٢١٢
الإفلاس في المملكة العربية السَّعودية ..... ٢٢٣
الملاحظات ..... ٢٣٢
**الفصل الخامس: استكشافُ ريادة وفرص الأعمال في المملكة العربية السَّعودية ..... ٢٣٧**
ريادةُ الأعمال بوصفها حافزاً للنموِّ الاقتصادي – الواقع السَّعودي ..... ٢٣٧
تشجيعُ ودعمُ روَّادُ الأعمال السعوديِّين والشركات الصغيرة والمتوسطة السَّعودية ..... ٢٤٦
مؤسَّسة المبادرة العالمية المُساهمة (مؤسَّسة إنديفور جلوبال إنكوربوريتد)
ومؤسَّسة المبادرة العربية السعودية (إنديفور السعودية) ..... ٢٥٠
معهد ريادة الأعمال الوطني (ريادَة) ..... ٢٦٠
صندوق المئوية ..... ٢٧٠
الشركة السَّعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) ..... ٢٧٨

الملاحظات ..... ٢٨٦
**الفصل السادس: آفاقٌ جديدة للمملكة ولشركاتها التجارية المحلية والأجنبية ..... ٢٨٩**
عصر جديد في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والسعودية ..... ٢٨٩
التواد السعودي الأمريكي والنوايا الحَسَنة – مناقشةٌ عاليةُ المستوى حولَ
العلاقات التجارية الثنائية الأمريكية – السعودية..... ٢٩٧
الحقائق المالية الجديدة وموضوعات التَّنمية المتكرِّرة ..... ٣٠٣
أفكارٌ اختتامية ..... ٣١٣
الملاحظات ..... ٣١٥
**ثبت المصطلحات ..... ٣١٧**
أولاً: عربي – إنجليزي ..... ٣١٧
ثانياً: إنجليزي – عربي ..... ٣٤٤
**كشاف الموضوعات ..... ٣٧١**

# تمهيد
# Preface

يتمحورُ هذا الكتابُ حولَ الأعمالِ التِّجاريةِ في المملكة العربية السعودية وكيف يؤثِّرُ التغييرُ الذي يحصلُ داخل المملكة على الطريقة التي تُنجزُ فيها الأعمال. ويتعلَّقُ الأمرُ بمجتمعِ الأعمال في المملكة العربية السعودية وبأهمِّيةِ وعلاقةِ اقتصاد المملكة ومراكزها الصناعية والتجارية مع الأعمال التجارية العالميَّة. ولكن تتمثَّلُ الأهمِّيةُ الكبرى في أنَّ الناسَ، والشركاتِ، وبيئةَ الأعمال هي التي تجعلُ ممارسةَ الأعمال التِّجارية في المملكة العربية السعودية تجربةً فريدةً ومُجزيَة.

لقد قضيتُ مُعظمَ مسيرتي المهنيَّة في مساعدةِ المؤسَّسةِ الأمريكية في تجارةِ سلعِها وخدماتِها، ووضعِ استثماراتِها الرأسمالية في الأسواقِ حولَ العالم. وخلالَ هذهِ المهنة، اكتسبتُ المعرفةَ في الفنَّ والعلوم الخاصَّة بتقييمِ الأسواقِ الخارجيَّة للأعمال التِّجارية وتعلَّمتُ ما أحتاجُ البحثَ عنه عندَ تحديدِ البلدانِ التِّي تُمثِّلُ أفضلَ الاحتمالاتِ لاكتسابِ وتنميةِ حصَّة السوقِ للشركات الأمريكيَّة. ولم أجدْ أيَّ سوقٍ أكثرَ إثارةٍ للتفكير أو أكثر جاذبيَّة من المملكةِ العربيةِ السعودية.

وهناك العديدُ من الكتبِ التي تتحدَّثُ عن المملكة العربية السعودية كانت قد نُشرَت على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. ومع ذلك ، فإنَّ مراجعةً سريعةً لتلك الكُتبِ تُظهر أنَّ موضوعَها يتركَّزُ في المقامِ الأوَّلِ على النَّفطِ، والسياسةِ الداخلية والإقليمية والدولية، واقتصادِ المملكة، أو المسائلِ الاجتماعية المعاصرة. وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الدراساتِ التي تتناولُ هذه المواضيع تُعدُّ مفيدةً للحصول على فهمٍ شاملٍ للمملكةِ العربية السعودية، إلّا أنَّ ندرةَ الكتبِ المخصَّصة لموضوع

الشؤون التجارية داخلَ المملكة لم تكن على مستوى من الجودةِ بالنَّظر إلى أهمِّيةِ المملكة العربية السعودية نسبةً إلى العالم. وهناك أسبابٌ لعدمِ وجود كُتُبٍ موثوقٍ بها حول هذا الموضوع.

ولطالما وُصفَتْ المملكة العربية السعودية من الناحية الثقافية بأنها مجتمعٌ مغلقٌ، ويعلِّقُ الكثيرونَ ممَّن ينخرطونَ في سوقِ الأعمال على الطبيعة المُنعزلة لثقافةِ المملكة، والتي تُشكِّلُ بدورها واجهةً من الغموض وعدم القابلية للاختراق. أمّا فيما يخصُّ أولئك الذينَ يختارونَ عدمَ قضاءِ الوقت للتعرُّف على الدولةِ وشعبِها، فإنَّ الشعورَ الحتميَّ بالتحدِّي الدائم يميِّزُ ممارسة الأعمال التجارية هناك. وعلى أيَّة حال، فإنَّ فرصَ السوق الهائلة في المملكة والتجربةَ الغنيَّةَ مع أعمالها تنتظرُ بحماسةٍ أولئك الذين يبذلونَ جهداً متواضعاً وصادقاً ويتطلَّعونَ لخوض هذه التجربة. وفي الواقع، فإنَّ هذا السببَ، بالإضافة إلى احترامي وإعجابي الدائمين بمجتمع الأعمال السعودي، هو ما دفعني لكي أكتبَ هذا الكتاب.

لقد عشتُ وعملتُ في السعودية لمدَّةِ ثلاثِ سنوات. وبالنَّظرِ إلى وجودِ العامِلين الأمريكيين من المُغتربين "لفترة طويلة" وممَّن لديهم أكثرَ من ٣٠ عاماً في المملكة، فإنَّني دائماً ما أحتاطُ من المبالغة في مَعرفَتي بالمملكة. ومع ذلك ، فإنّني أعتقدُ أنَّهُ لكي يكونَ لدى المرء بعضُ الإحساس بحيويَّة المملكة، ومكانَتها الاستثنائية، ووعودها، فيجب على المرء أن يقضيَ فتراتٍ طويلةٍ ومستدامةٍ داخلَ حدودِها. وكنتُ قد اكتسبتُ إحساسيَ بالمملكة من خلال تلكَ السنوات الثلاث التي عملتُ فيها بوصفي مُلحَقاً تجاريّاً في السِّفارة الأمريكية في الرياض، بالإضافة إلى ما يقربُ من ١٠ سنوات الآن كرئيسٍ ومديرٍ تنفيذيٍّ لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي. لقد كنتُ محظوظاً من خلالِ هذه المناصب المهنيَّة الفريدة والقيِّمة لأنَّني اكتسبتُ ثقةَ، وإيمانَ، ودعمَ بعض رجالِ الأعمالِ الأكثر احتراماً وتبجيلاً في المملكة. وقد دعمَ الملَّاكُ والإدارةُ العليا للشركاتِ السَّعودية الصغيرة، والمتوسِّطة، والكبيرة بحماس طرحَ هذا الكتاب في السوق؛ وذلك لأنَّه لم يكن هناكَ من يروي قصصَهم وتجاربَهم. ولقد أصبحَ هذا الكتابُ وما يُقدِّمه من لمحاتٍ عن عالمِ الأعمال الخاص في المملكة ممكناً فقط من خلال المكانة المُميَّزة التي حصلتُ عليها على مرِّ السنين.

وتتلخَّصُ فصول هذا الكتاب كما يلي:

يُقدِّمُ الفصلُ الأوّلُ نظرةً حاليَّةً عن القوَّةِ الاقتصاديَّة للمملكة العربية السعودية والتوسُّع

السريع في المجمَّع الصناعي. وأمَّا الفترةُ الواقعةُ بين الأعوام ١٩٣٨ و ١٩٧٠، أي من بدءِ اكتشافِ النفط إلى أوَّلِ جهدٍ رسميٍّ للتنمية الاقتصادية في البلاد وبدءِ التوسُّع الصناعي، فقد أُعطيَتْ أهمِّيةً خاصةً؛ لأنّها الفترةَ التي تأسَّست فيها العديدُ من الشركات المعروفة في المملكة. ويدرسُ الفصلُ خُططَ التنميةِ الاقتصاديَّة الوطنيَّة للمملكة، وخاصَّةً الخُطط الأولى والخُطط الأكثرَ حداثة، وينظرُ في الجهودِ التاريخيَّة التي تبذُلُها الحكومةُ السعوديةُ لدمجِ قطاع الأعمال في المملكة لخدمةِ أهداف التَّنميَةِ في المملكة. كما يدرسُ الفصلُ مسألةَ ما إذا كان التنسيقُ الكافي بين وضمنَ القطاعين العام والخاص قد اهتمَّ بتنفيذ هذه الخطط. ويتناولُ هذا الفصلُ موضوعين من أهمِّ موضوعات التأثير على التنمية الاقتصادية، وهما سعيُ المملكة العربية السعودية وحصولُها على العضوية في منظَّمة التِّجارة العالميَّة World Trade Organization بالإضافة إلى سعيِهَا الدؤوب نحوَ التنويع الاقتصادي من الاقتصادِ القائمِ على النفط. ويتضمَّنُ هذا التقييمُ تركيزاً خاصّاً على كيفيَّة تلبيةِ مجتمعِ الأعمال لتحدِّيات المنافسة الأجنبية المتزايدة والبيئة التنظيميَّة الأكثر تطلُّباً منذ انضمامِ المملكة إلى عضويةِ منظَّمة التِّجارة العالمية في شهر ديسمبر (كانون الأول) من العام ٢٠٠٥.

ويبحثُ الفصلُ الثاني في اندفاعِ المملكة العربية السعودية نحوَ الابتكارِ وخلقِ اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة، كما جرى التعبيرُ عنه في خطَّتها الوطنية التاسعة للتنمية. وقد جرى عرضُ مناقشةٍ للخطَّةِ الوطنية السعودية للعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والتي أعلنت عنها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) في سياق ميثاقها، وتقييمُ أثَرها. ويُثمِّنُ الفصلُ جهودَ المملكة في بناءِ بيئةٍ دائمةٍ للكوادر المتزايدة في البلاد من الباحثين، والمطوِّرين، والمُبدعين، كما يقدِّمُ مسحاً عامّاً لمشاريع البحوث والتطوير الرئيسَة الجارية في المملكة العربية السعودية، ويقدِّمُ أمثلةً على أحدثِ الدراسات في العلومِ الصناعيَّةِ التطبيقية. ويجري العملُ في هذا المجال من خلالِ المؤسَّسات ذاتِ الشهرةِ العالميَّة مثلَ جامعةِ الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) وبرنامجِ التعاون الصِّناعي (KICP) التابعِ لها، وجامعةِ الملك سعود (KSU) ووادي الرياضِ التقنيِّ Riyadh Techno Valley التابعِ لها، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، حيث يجري تسليطُ الضوء على وجه الخصوص على مركز التميز في تقنية النانو وبرنامج بادِرْ (الخاص بحاضِنات ومسرِّعات التقنية) التابعين لها. ويبحثُ الفصلُ في حالة

طلبات براءات الاختراع في المملكة ويسلِّطُ الضوءَ على العملِ المهمِّ الذي تقومُ به سلطاتُ براءاتِ الاختراع في المملكة، ومكتبُ البراءات السَّعودي (Saudi Patent office) ، والمكتبُ الوطنيُّ لبراءاتِ الاختراع (National Patent office). ويجري تقديمُ أرقامٍ مفيدةٍ عن التركيبة السكانية حول أصل الابتكارات القابلة للتسجيل في المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى أنَّ الحالةَ التشغيليَّة، والفعالية، والأداء لنظامِ تسجيلِ براءاتِ الاختراع في بلدٍ ما غالباً ما تكون مقياساً مفيداً لصحَّة الابتكار بين ألمعِ أفرادِ شعبه.

ويقيّمُ الفصلُ الثالثُ الإرثَ الدائمَ للشركاتِ المملوكةِ للعائلات في المملكة العربية السعودية (FOBs). ويمنحُ هذا الفصلُ القارئَ نظرةً نادرةً وموجزةً داخل العديدِ من المؤسَّسات العائلية الأكثرَ شهرةً واحتراماً في المملكة ويثمِّنُ الأهمِّيةَ التاريخيَّةَ لهذهِ الشركات. وبملاحظة البداياتِ المتواضعةِ لهذه الشركات في الأعمال التجاريَّة، وفي بعض الحالات كونها أولى الشركاتِ الناشئة في البلاد من خلال عقود البائعين والمورِّدين مع الشركات السابقة لشركة أرامكو السعودية في أربعينيات، وخمسينيَّات، وستِّينيَّات القرن الماضي، فيتطرق الفصلُ الثالثُ إلى الدورِ الذي تواصلُ هذه الشركاتُ أداءَهُ في التطوُّر التجاري والصناعي للمملكة. ويبحث هذا الفصلُ في تحوِّلِ هذه الشركات الِّتجارية إلى كياناتٍ تجاريةٍ متنوِّعة عالميّاً. وإنَّنا ننظرُ إلى التحدِّياتِ التي تواجِهُها هذه الشركات عندما تنقُلُ قيادتها المؤسَّسية من الجيل الأول إلى الجيل الثاني، ومن الجيل الثاني إلى الجيل الثالث حيث يتمُّ دمجُ أفراد العائلة الأصغر سنّاً في أعمالهم. ومع وجودِ خمسَةِ أطفالٍ في المتوسِّط للعائلات السعودية، وعندما يحينُ الوقت لنقلِ السيطرة على شركةٍ عائليَّةٍ من مؤسِّسٍ ناضجٍ إلى أقارب المؤسِّس، فغالباً ما تكونُ هناك صراعاتٌ عائليةٌ وقضايا قانونيةٌ شائكةٌ يتعيَّنُ التعامل معها، خاصَّة عند وفاة مؤسِّس الشركة.

ويبحثُ هذا الفصل أيضاً في أسئلةٍ مثل: ماذا يحدث عندما يبدأُ قائدُ الأجيال الأكبر سناً أو مجموعةٌ من قادة الأسرة في الشركة، الذين كانوا يُمثِّلون القوى الإرشاديّة وصاحبة النفوذ وراء نموِّها ونجاحها على مدى عقود، في التخلّي عن السيطرة اليومية في الشركة لإفساحِ المجالِ للجيل الأصغر سنّاً من المُلّاك والمديرين من الأسرة؟ كما يخصِّصُ هذا الفصلُ جزءاً من التعليق على ممارساتِ حوكمة الشركات التي تتَّبعها الشركاتُ السعودية المملوكةِ للعائلات وما يعنيه ذلك للمُستثمرين المشاركين مع هذه الشركات. ويعرضُ هذا الفصلُ آراءَ أعضاءِ الجيلِ الثاني والثالث في الشركات السعودية

المملوكةِ للعائلات بشأن التغييرات التي تطرأ على القيادة بين الأجيال بالنسبة إلى الشركات السعودية المملوكةِ للعائلات من منظورهم.

ويعرضُ الفصلُ الرابعُ موضوعَ ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية اليوم من وُجهةِ نظرِ أولئك الذين يعملون في مجال الأعمال. ويبحثُ الفصلُ في تعريفِ "رائد الأعمال entrepreneur " وما يعنيهِ أن يكونَ المرءُ رائدَ أعمالٍ في السعودية اليوم. ومن خلال دراسةِ التعاريفِ الأولى لمصطلح "رائد الأعمال" من طرفِ كلٍّ من ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon ، الاقتصاديُّ الفرنسيُّ الأيرلنديُّ الذي يُعدُّ بذاته رائدَ الأعمالِ المثالي، وآراءِ جان بابتيست ساي Jean-Baptiste Say ، الاقتصاديُّ ورجلُ الأعمالِ الفرنسي المشهور الذي كانَ من أوائلِ من حاولوا تعريفَ الكلمةِ قبل ٢٠٠ عام، يبحثُ هذا الفصلُ في الأفراد السعوديّين الذين لديهم شركاتهم الخاصة الناشئة والراسخة التي نمت بمساعدةِ بعض الكيانات الداعمة والمموَّلة من القطاعين الحكومي والخاص في المملكة والهيئات المؤسَّسيَّة. وإنَّنا نتحرّى أصحابَ الأعمالِ هؤلاء وكيف تلمَّسوا مساراتهم الخاصة إلى الطبقة التجارية في المملكة العربية السعودية.

ويبحثُ الفصلُ الخامسُ بمزيدٍ من التفصيل معنى أن يكونَ المرءُ رائدَ أعمالٍ سعوديٍّ يواجهُ التحدِّيات ويتحرّى المكاسب التي تختلفُ اختلافاً كبيراً عن تلك الموجودة في المسارِ التقليدي لمن يبحثُ عن توظيفٍ طويلِ الأجل داخل البيروقراطيات الحكومية. كما يستعرضُ هذا الفصلُ الدعمَ الكبير لتشجيع ومساعدة الشركات الناشئة والشركات حديثة النموّ في المملكة الذي تقدِّمهُ المؤسَّساتُ الحكوميَّةُ، والغرفُ التجاريَّةُ، والمؤسّساتُ الخاصَّة. وسيعرضُ الفصلُ الخامسُ البرامجَ التعليميَّةَ والتمويليَّةَ مثل إنديفور Endeavor، الرياض، وصندوق المئوية Centennial Fund، والمنهج المتخصِّص لترويجِ المشروع الناشئ "تقنية" TAQNIA.

كما يبحثُ هذا الفصل أيضاً في ظاهرةِ ريادة الأعمال السعودية ويُلقي نظرةً متبصِّرة حول فهم القوى التحفيزيَّة الكامنة وراءها. ونقوم بإلقاءِ نظرةٍ على ما يدفعُ رائدَ الأعمال في المملكة العربية السعودية إلى كسرِ الصورةِ النمطية السائدة، التي غالباً ما توحي أنَّ الشبابَ من السعوديين يهتمّونَ باللَّهو الاجتماعي على نَحوٍ أكبر من اهتمامِهم في المساعدة في تعزيز مصالح التنمية في المملكة من خلال

عملهم، وإبداعاتهم، وإنجازاتهم. فمن أين تأتي الرغبة في تحقيق الذات؟ وهل الرغبةُ لدى السَّعوديين في ابتكارِ، وتحسينِ، وتطبيقِ تقنيَّاتٍ جديدةٍ أو خلقِ "الشيء المهم التالي" تنبعُ من الحماسة ذاتها التي كانت لدى ستيف جوبز Steve Jobs حينَ أُعيدَت صياغةُ عبارةِ "الحماسة الداخلية" لأجله وللمبتكِرين الآخرين في صناعة التكنولوجيا المتقدّمة؟ ونظراً لأنَّ العديدَ من السعوديين وغيرِ السعوديين يتساءلون عمَّا إذا كان الشباب السعودي يمتلكُ نفسَ الدافعَ والشغفَ بالنجاح الذي أظهرتهُ بلا شك الأجيالُ الأكبرُ سنًّا من السَّعوديين في بناء شركاتهم المملوكة لعائلاتهم منذ عدَّة عقود ، فإنَّ هذا الفصلُ ينظرُ فيما إذا كان رجل الأعمال السعودي اليوم لديه نفس العزيمة والشغف لتحقيق الإنجاز الشخصي والتجاري. ويقدِّمُ هذا الفصلُ أمثلةً كيف أنَّ أولئك المنخَرطين في تعزيزِ ريادة الأعمال يرونَ دليلاً على وجود روح التميُّز القويَّة وإرادة الإبداع والازدهار التجاري التي يمتلكها رجالُ الأعمالِ السعوديُّون الطَموحون.

ويلخِّصُ الفصلُ السادسُ الموضوعاتِ المُهمَّةَ في هذا الكتاب مع التركيزِ على نحوٍ خاص على ما يلوحُ في الأفق فيما يتعلَّقُ بالأعمال التجارية في المملكة. وتوضحُ خطَّة التنميةِ العاشرة للمملكة (٢٠١٥-٢٠١٩) خططَ النموِّ في المملكة للسنوات الخمس المقبلة. ويقدِّمُ الفصلُ السادسُ فرصَ الأعمالِ التجارية بين الشركاتِ السُّعودية والشركاتِ الأمريكيَّة التي تخدمُ المصالحَ التجارية والاقتصادية المتبادلة لكلا البلدين. ويستعرضُ الفصلُ بعضَ التَّحالفاتِ الإستراتيجية الأخيرة والشراكاتِ بين الشركاتِ السعودية والمستثمرينَ الأجانب الذين يشكِّلونَ بيئةَ الأعمالِ التنافسيَّةِ في المملكة العربية السعودية اليوم.

وفي البداية، من المهمِّ للقارئ أن ينظرَ بعين التقدير لحقيقة أنني أمريكيٌّ في الخارج وأبحثُ داخلَ المملكة العربية السعودية. وأقول "في الخارج" لأنَّني أعتقدُ أنَّه ما لم تكن سعوديّاً ، فمن المستحيل أن تكونَ لديكَ خبرةٌ حقيقيةٌ في معرفةِ وتقديرِ جميع التحدِّياتِ الهائلة والتحوُّلاتِ التكتونية التي يتعيَّنُ على المرءِ التعاملُ معها يوميّاً في المملكة العربية السعودية ورؤيةُ حقيقة هذه التغييرات لما تعنيه حقًّا. ولذلك، ومن خلالِ سعيي إلى تأليفِ كتابٍ متوازنٍ عن الأعمال في المملكة، فإنّني أقومُ بعرضِ وصقلِ تعليقات الآخرين التي آملُ أن تكونَ أمثلةً مفيدةً للتوجُّهات البديلة لحلِّ بعضِ تحدِّيات المملكة في العمل مع القطاع الخاص السعودي ودعمه. وفي نهاية المَطاف، على أيَّةِ حال، فإنَّ تلكَ هي وجهاتُ نَظَرٍ غربيَّة، وهي وجهاتُ نَظَرٍ أمريكيَّة على وجه الخصوص. وعلى الرغم من هذه

المنظورات، فيمكنُ للمرءِ أن يطمئنَّ إلى أنَّ العلاقات السعودية الأمريكية لا تزال واحدةً من أهمِّ العلاقات السياديَّة بين طرفين التي تحافظُ عليها كلٌّ من الدولتين مع دولِ العالم.

وكان الرئيسُ الأمريكيُّ باراك أوباما قد قامَ بزيارةِ المملكة العربية السعودية في شهر يونيو (حزيران) من العام ٢٠٠٩، وفي شهري يناير(كانون الثاني) ومارس (آذار) من العام ٢٠١٥ ، ومن ثمَّ مرة أخرى في شهر أبريل (نيسان) من العام ٢٠١٦. كما قامَ كلٌّ من وزيرِ الخارجية جون كيري John Kerry ووزيرة التجارة بيني بريتزكر Penny Pritzker منذ تولِّيهما منصبيهما في إدارة أوباما بزياراتٍ رسميَّةٍ خاصَّةٍ بهما إلى المملكة العربية السعودية. ولم تكنْ تلك زياراتٌ تتَّسمُ بالمجاملة الدبلوماسيَّة الروتينية، إذ يرى معظمُ الخبراءِ، والمحلِّلون، وأتباعُ العلاقات الأمريكية السعودية على أنَّ المملكة والولايات المتحدة قد وصلتا إلى مفترقِ طرقٍ تاريخيٍّ في علاقاتهما التي تبلغُ من العمر ٨٠ عاماً. وكانت جميعُ الزياراتِ السَّابقة للمملكة التي قامَ بها الرئيسُ أوباما ومبعوثو حكومَتِه حتى ٢٣ يناير (كانون الثاني) ، ٢٠١٥م، تتعلَّقُ بالملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وبعد وفاة الملك عبد الله، التي أُعلن عنها يوم الجمعة ٢٣ يناير، ٢٠١٥م، انطلقتْ المملكةُ العربيةُ السَّعوديةُ في فترةِ تحوُّلٍ عميقٍ وغيرِ مسبوق.

وكانَ خادمُ الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ، قد تسلَّمَ عرشَ المملكة العربية السعودية في ٢٣ يناير، ٢٠١٥م، وفي ٢٩ أبريل، ٢٠١٥م، عيَّن الملكُ سلمان صاحبَ السموِّ الملكي الأمير مُحَمَّد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وليًّا للعهد ونائباً أوَّل لرئيس الوزراء. وكان الملكُ الراحلُ عبد الله قد عيَّن في وقتٍ سابق صاحبَ السموِّ الملكي الأمير محمَّد بن نايف وزيراً للداخلية في ٥ نوفمبر(تشرين الثاني) من العام ٢٠١٢. وفي خطوةٍ أثارتْ اهتمامَ مُعظمِ المحلِّلين السَّعوديين وفاجأت الكثيرين، قامَ جلالةُ الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بتعيينِ ابنه صاحبَ السموِّ الملكي الأمير محمد بن سلمان عبد العزيز نائباً لوليِّ العهد، الأمر الذي وضعهُ في المركز الثالث في قائمة العرش بعد وليِّ العهد ووزير الداخلية محمد بن نايف.

وقد رافقَ تعيينُ صاحبِ السموِّ الملكي الأمير محمد بن سلمان البالغِ من العمر ٣٠ عاماً بوصفه نائباً لولي العهد، تعيينَ سموُّهِ وزيراً للدفاع، ما جعلهُ أحدَ أصغرِ وزراءِ الدِّفاع في العالم. وعلى الرَّغم من

أنَّ الإجراءاتِ التي اتَّخذَها جلالةُ الملك سلمان في نقلِ تعييناتٍ ومسؤولياتٍ جديدة إلى صاحب السُّموِّ الملكي الأمير محمد بن سلمان كانت جوهريَّةً للغاية، فقد كانت تُمثِّلُ رمزيَّةً كبيرةً للعديد من السَّعوديين من الأجيال الشابة. وقد أشارتْ المملكةُ للعالَمِ للمرَّة الأولى، والأهمّ من ذلك للسَّعوديين أنفسهم، إلى أنَّ قادَتَها يُدركونَ تمامَ الإدراك أهمِّيةَ الإسهامات التي يقدِّمُها جيلُ الشباب لمستقبلِ البلاد.

وفي ٤ سبتمبر(أيلول) من العام ٢٠١٥ ، وبدعوةٍ من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، قامَ خادمُ الحرمين الشريفين، جلالةُ الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وبرفقتهِ ابنهِ نائب وليِّ العهد محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والوزراءُ السعوديون المعنيُّون بالشؤون الخارجية، والمالية، والتجارة، والصحَّة بزيارةٍ رسميَّةٍ للولايات المتحدة واجتمعوا بالرئيس أوباما في البيتِ الأبيض. وكانت أبعادُ وعمقُ العلاقات السعودية الأمريكية قد توسَّعتْ وتعمَّقت على نحوٍ كبير خلالَ الثمانين سنة الماضية. ومن المؤكَّد أنَّ العلاقةَ تتأرجحُ لتحملَ تياراً يبدو ثابتاً من العواصف الجيوسياسية المهدِّدَة. وقد عَمِلتْ هذه الاجتماعاتُ الرسميَّةُ، وحتى الاتصالاتُ غيرُ الرَّسميَّةِ عبر القنوات الخلفية بين البلدين، على المدى الطويل على تعزيزِ العلاقة بينهما وتقويتها.

وتُعدُّ الولاياتُ المتَّحدةُ واحدةً من أهمِّ الشركاءِ التجاريِّين والاستثماريين للمملكة العربية السعودية منذ إنشاء الدولة السعودية الحديثة. وقد اعترفتْ الولاياتُ المتَّحدة بمملكة الحجاز ونجد وتوابعها في ١ مايو (أيار) من العام ١٩٣١. وقد جرى تغييرُ اسمِ الدولة إلى المملكة العربية السعودية بمرسومٍ صدرَ في ١٨ سبتمبر (أيلول)، ١٩٣٢، وتأسّسَتْ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٤ فبراير(شباط) ١٩٤٠.[١]

وبالطبع، بينَ اعترافِ الولايات المتَّحدة بالمملكة في العام ١٩٣١ وإقامة العلاقاتِ الدبلوماسيَّة مع المملكة في العام ١٩٤٠، كان هناك حدثٌ كبيرٌ جدّاً داخلَ المملكة ...ألا وهو اكتشافُ شركةُ ستاندارد أويل في كاليفورنيا Standard Oil Company of California في العام ١٩٣٨ لأوَّلِ حقلِ نفطٍ تجاريٍّ وبئرِهِ الأولى المُنتجة والمشهورة باسم "بئر الدمَّام رقم ٧". وعلى الرغم من أنَّ المملكةَ استغرقت ٤٢ عاماً للحصول على الملكية الكاملة لما أصبحَ أكبرَ شركةِ نفطٍ في العالم، إلا أنَّهُ خلالَ هذه السنوات تشكَّلَ حجرُ الأساسِ للعلاقة الثنائية بين الولايات المتَّحدة والسَّعودية ... أي التجارة بين البلدين.

لقد كانت هناك تقلُّباتٌ في هذه العلاقة، وغالباً بسبب الرياح الجيوسياسية التي تهبُّ في جميع أنحاء الشرق الأوسط والتي عزَّزت واختبرت العلاقات التجارية. وبعد أقلِّ من ثلاثِ سنواتٍ من قيامِ الولايات المتحدة بتأسيسِ أوَّلِ تواجدٍ دبلوماسيٍّ لها في المملكة مع افتتاح المفوضية الأمريكية في مدينة جدة في ١ مايو (أيار)، ١٩٤٢، عقدَ الرئيسُ الأمريكيُّ فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt اجتماعهُ الشهير مع العاهل السعودي الملك عبد العزيز آل سعود على متنِ السفينة الحربيَّة الأمريكية يو إس إس كوينسي USS Quincy في بُحيرة المرَّة الكبرى Great Bitter Lake بالقرب من قناة السويس في ١٤ فبراير (شباط)، ١٩٤٥. وقد ناقشَ الرئيسُ روزفلت والملكُ عبد العزيز خلالَ الزيارة نهايةَ الحرب العالمية الثانية، وقسطاً من المصالح التجارية المتبادلة لدولتيهما، وتثبيطَ الزَّخَم نحوَ تقسيم فلسطين تبعاً للمنظور السعودي.

واليوم، وبينما تواجهُ المملكةُ صراعاتٍ مسلحَّةً إقليميَّة، وتُواصلُ حرباً في اليمن حيثُ تعملُ على تحقيقِ سلامٍ مسؤولٍ مع جميعِ الأطراف، وتتعاملُ مع الصعودِ المروِّعِ لداعش ISIS (الدولة الإسلامية في العراق وسوريا – المعروفة أيضاً باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIL) ، وتعبِّرُ عن انزعاجِها المستمرِّ من عدمِ قدرة المجتمع الدولي على إيجادِ حلٍّ للقضية الفلسطينية–الإسرائيلية الحالية، فلا بدَّ أنَّ اجتماع الرابع من سبتمبر ٢٠١٥م في واشنطن بين جلالة الملك سلمان والرئيس باراك أوباما يُنظر إليه على أنَّهُ يُذكِّرُ على نحوٍ غريب باجتماع العام ١٩٤٢م بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس روزفلت على بُحيرة المرَّة الكبرى، أو على الأقل، حالة مؤسفة لموقفٍ سابقٍ ويُعاد مجدَّداً.

وقد أفادَ البيتُ الأبيض أنَّه عندما التقى الرئيسُ أوباما وجلالةُ الملك سلمان في سبتمبر ٢٠١٥م، دارَت بينهما نقاشاتٌ حولَ مجموعةٍ من القضايا. وقد أفادَ السكرتير الصحفي للبيت الأبيض في بيانه الصحفي الصادر في ٤ سبتمبر، ٢٠١٥م أنَّه من بين مجموعةٍ من المواضيع التي ناقشها الزعيمان مايلي:

> *أشارَ الرئيسُ إلى دورِ المملكة القيادي في العالم العربي والإسلامي. وقد أكَّد الطرفان على ضرورةِ مواصلةِ الجهود للحفاظ على الأمنِ، والازدهارِ، والاستقرار في المنطقة وخاصَّة لمواجهة أنشطةِ إيران المزعزعة للاستقرار .... وأشارَ الزعيمان إلى التعاون*

*العسكري المتواصل بين البلدين في مواجهةِ داعش وفي العمل على حماية الممَّرات البحرية ومواجهة القرصَنة .... وأكَّدَ الزعيمان على أهمِّيّة مواجهة الإرهاب والتطرُّف العنيف. كما أعربا عن التزامِهما المستمرِّ بالتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، بما في ذلك الجهودُ المشتركةُ لمواجهة تنظيم القاعدة وتنظيمِ الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأشارَ الزعيمانِ إلى أهمِّيّة تعاونهما لوقف تدفُّق المقاتلين الأجانب، والتصدِّي لدعاية داعش البغيضة، ووقفِ تدفُّقاتِ تمويلِ الإرهاب. وفيما يتعلَّقُ باليمن، فقد شدَّدَ الطرفان على الحاجة الملحَّة لتنفيذِ قراراتِ مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، من أجل تسهيل حلٍّ سياسيٍّ قائمٍ على مبادرةِ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ ونتائجِ الحوارِ الوطني .... أمّا فيما يتعلَّقُ بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فقد أكَّد الزعيمان على الأهمِّيّة الدائمة لمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وشدَّدا على ضرورة التوصل إلى تسويةٍ شاملةٍ، وعادلةٍ، ودائمةٍ للصراع على أساسِ دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلامٍ وأمن.*[٢]

وعلى الرَّغم من مسائلِ السياسة الخارجية الشائكة التي تواجهُ البلدين، إلَّا أنَّ إحدى الصفات المُطمئنة أكثر للعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية هي قدرةُ كلا البلدين على مواصلةِ التجارة والاستثمار مع بعضهما بعضاً على المستويات التي تتَّجهُ دائماً نحو الأعلى بمرورِ الوقت. وعلى مدى أكثر من ٨٠ عاماً من العلاقات، كانت هناك تصدُّعاتٌ خطيرة، وإعادةٌ للتوازنات، وإصلاحاتٌ للروابط التعاونية السياسية والإستراتيجية للبلدين.

لقد لاحظتُ تذبذُباً غيرَ رسميٍّ في هذه العلاقات الثنائية في رحلةٍ قمت بها إلى المملكة في مارس (آذار)، ٢٠١٦، عندما بدا وكأنَّ كلَّ شخصٍ لديه رأيٌ في مقابلةٍ لإحدى المجلات مع الرئيس أوباما في قصَّةِ غلافِ مجلة ذا أتلانتيك The Atlantic بعنوان "عقيدةُ أوباما Obama Doctrine" حيثُ بدا لكثيرٍ من السَّعوديين على أنه يصوِّرُهم على أنَّهم استفادوا من الارتباطات السِّياسية والعسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط بمساهماتٍ هامشيَّةٍ منهم في أحسن الأحوال. وبدا الأمر مُزعجاً للغاية لدرجةِ أنَّ معظمَ السَّعوديين الذين تحدَّثتُ معهم خلال زيارتي إلى الرياض في مارس ٢٠١٦ كانوا

ينظرونَ بتشكُّكٍ كبير إلى الزيارة الرابعة المقرَّرة للمملكة التي سيقومُ بها الرئيس أوباما في الشهر التالي. وعندما وصل الرئيس أوباما إلى الرياض في ٢٠ أبريل، ٢٠١٦ ، تلقَّى ما وصفتهُ الصحافةُ العالميةُ باستقبالٍ بارد. ومع ذلك، فإنَّ صورَ الرئيس الذي استقبله الملك السعودي سلمان في قصر العوجا أظهرت استقبالاً محترماً وودِّيّاً.

ومن المرجَّح أن تستمرَّ التحريضاتُ والحوادثُ السياسيَّةُ غيرُ المواتية بين البلدين بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الضَّرر. ومع ذلك، تستمرُّ العلاقةُ التجاريةُ في الحفاظ على قوَّتها الملحوظة. وقد تنبَّأ عددٌ من المحلِّلين في السنوات الأخيرة بالانخفاضِ وحتى الزوالِ التامِّ للعلاقاتِ الثنائية الإستراتيجية السعودية–الأمريكية، حيث كثيراً ما يُشيرونَ إلى التحوُّل الذي اتَّخذتهُ المملكة نحوَ الشرق وخاصَّة الصِّين. ولكن فيما يتعلَّقُ بالتجارة والاستثمار، تظلُّ الولاياتُ المتَّحدةُ أحدَ أهمِّ شركاءِ المملكةِ التجاريِّين. ويعتقدُ العديدُ من السَّعوديين أنَّ الولاياتِ المتحدَّةَ هي أهمُّ شريكٍ للمملكة في الأعمالِ التجاريَّةِ ومن غيرِ المرجَّح أن تتغيَّرَ مكانتُها في المستقبلِ القريب.

**الشكل (١). مأدبة غداء مجلس الأعمال المشترك لوزيرة التجارة الأمريكية الموقَّرة بيني بريتزكر، في واشنطن العاصمة، في فندق دبليو ، ٢٧ فبراير، ٢٠١٤ .**

من اليسار إلى اليمين: السفير باتريك ثيروس، الرئيس والمدير الإداري لمجلس الأعمال الأمريكي القطري؛ ومعالي أحمد السباعي، نائب رئيس بعثة سفارة دولة قطر في العاصمة واشنطن ؛ ومعالي عادل الجبير، وزير الشؤوون الخارجية في المملكة العربية السعودية، وفي وقت التقاط هذه

الصورة كان سفيرَ المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة؛ ومعالي بيني بريتزكر، وزيرة التجارة الأمريكي؛ ومعالي يوسف العتيبة، سفير الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة ؛ وداني سيبرايت، رئيس مجلس الأعمال الإماراتي الأمريكي؛ وإدوارد بيرتون ، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

**مصدر الصورة**: بإذن من سفارة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة واشنطن.

وعندما وصلَت وزيرةُ التجارة الأمريكية بيني بريتزكر إلى المملكة العربية السعودية في مارس (آذار)، ٢٠١٤ مع وفدٍ تجاريٍّ مؤلَّفٍ من ٢١ شركة أمريكية قبل زيارة الرئيس أوباما إلى المملكة العربية السعودية في ذلك الشهر مباشرة، كانت العلاقاتُ التجاريةُ الثنائيةُ التي يتمتَّعُ بها البلدان حاضرةً على رأس قائمة القضايا ليتمَّ مناقشتها مع كبار القادة.

وفي مأدبةِ غداءٍ على شرفِ الوزيرة بريتزكر والوفد التجاري المرافق لها في منطقة الخليج، الَّتي تَشاركَ في استضافَتِها مجالسُ الأعمال الأمريكية-الإماراتية، والأمريكية-السعودية، والأمريكية القطرية، والمنعقدة في ٢٧ فبراير (شباط)، ٢٠١٤ (انظر الشكل ١) ، علَّقتْ الوزيرة بريتزكر على مسارِ مهمَّتها في مارس ٢٠١٤ إلى الدول الثلاثة وأهمِّية السوق السعودية حيث قالت:

> *سنُسافر من الإمارات العربية المتحدة إلى الرياض. وكما تعلمون، تعودُ العلاقاتُ الثنائيةُ الأمريكيَّةُ مع السعودية إلى ثلاثينيَّات القرن الماضي عندما اكتَشفتْ الشركاتُ الأمريكية النفط. وفي العقود التي تلتْ ذلك، أصبحت هذه العلاقةُ مرتكزَنا في الخليج (ونتطلَّعُ جميعاً إلى زيارة الرئيس أوباما الثانية إلى المملكة العربية السعودية في غضونِ أسابيع قليلة فقط).*
>
> *وفي سبتمبر ٢٠١٣ ، تحدَّثتُ في المنتدى الأمريكي السعودي الثالث لفرص الأعمال في مدينة لوس أنجلوس - وقد عُقدَ المنتديان السابقان في مدينة أتلانتا ومدينتي شيكاغو. وقد حضرَ كلُّ حدثٍ أكثر من ١٠٠٠ شركة تجارية*

**الشكل (٢). مأدبة غداء مجلس الأعمال السعودي الأمريكي للسفير الأمريكي الموقّر لدى المملكة العربية السعودية جوزيف ويستفال، في فندق انتركونتيننتال في الرياض، في ١٧ سبتمبر، ٢٠١٤.**

من اليسار إلى اليمين: إدوارد بيرتون، الرئيس والمدير التنفيذي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ ومبارك الخفرة، رئيس مجلس شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) ورئيس مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي ونائب رئيس مجلس الأعمال السعودي الأمريكي الحالي؛ ومعالي سفير الولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية جوزيف ويستفال الموقَّر؛ ومعالي وزير التجارة والصناعة السعودي توفيق الربيعة؛ ومحمد الماضي، رئيس المؤسَّسة العامَّة لشركة الصناعات العسكرية والرئيس المشارك السابق لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ والدكتور بشير الغريض، الأمين العام لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي والمدير التنفيذي.

**مصدر الصورة:** مجلس الأعمال السعودي الأمريكي

*وكان الجميعُ متحمِّسين لهذه السوق. وقد ركَّزتُ ملاحظاتي في منتدى لوس أنجلوس على الأهمية التاريخية للعلاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية والعديد من فرص التجارة والاستثمار في المملكة في قطاعات مثل الإسكان، والتصنيع، والتعليم، والبنية التحتية. وكان هناك أكثر من ٣٠٠ مشارك في حلقة النقاش الأولى لمنتدى لوس أنجلوس بعنوان "جلسة خاصة: مقدمة لممارسة الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية". [٣] وكان الاهتمام بالسوق السعودي*

*لمن حضرَ هذا التجمع شديداً، ولسببٍ وجيه.*

وقد صدَّرت الولايات المتحدة في العام ٢٠١٤ سلعاً أمريكية بقيمة ١٨,٦٨ مليار دولار إلى المملكة العربية السعودية، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٥، بلغتْ الصادراتُ الأمريكية إلى المملكة ٤,٥٤ مليار دولار .[٤] وكما هي الحال في الإمارات، فهناك العديدُ من الفرصِ للشركات الأمريكية لتكونَ بمثابةِ شركاء في مشاريعِ البنية التحتيَّة في المملكة العربية السعودية. وتتطلَّعُ المملكةُ إلى استثمارِ تريليون دولار في المشاريع الحالية والمستقبلية، ويمكنُ للشركات الأمريكيَّة أن تقدِّمَ خبرةً عالميةً في إدارةِ المشاريع، والخدمات المعمارية والهندسية. وترغبُ شركاتُنا التجارية المشاركةَ في مشاريع تتراوحُ من مترو الرياض، إلى مبادرات الطاقة المتجدِّدة، إلى تطوير السكك الحديدية. انظر الشكلين ٢ و ٣.

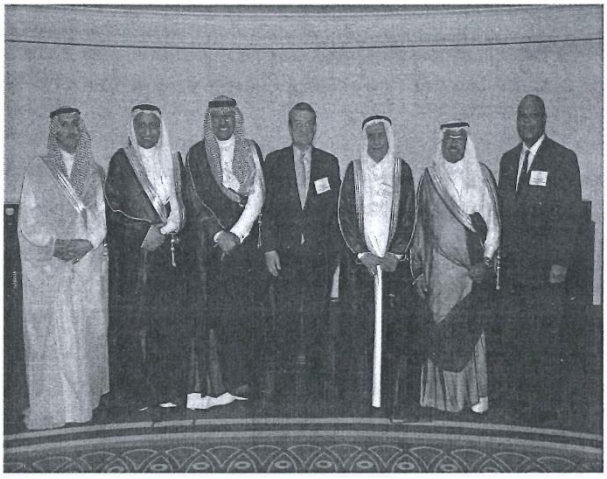

**الشكل (٣). استقبال مجلس الأعمال السعودي الأمريكي الترحيبي بالرئيس المشارك السعودي الجديد عبد الله جمعة، فندق المشرق، الرياض، في ١٥ مارس ٢٠١٥ .**

من اليسار إلى اليمين: د. بشير الغريض ؛ الأمين العام والمدير التنفيذي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ ومحمد الماضي، رئيس المؤسَّسة العامَّة لشركة الصناعات العسكرية والرئيس المشارك السابق لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ وعبد الله جمعة، رئيس مجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار والرئيس المشارك الحالي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ وبيتر روبرتسون،

نائب رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة شيفرون والرئيس المشارك الحالي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي؛ والشيخ عبد العزيز القريشي، الرئيس المشارك المؤسِّس لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي وعضو مجلس الإدارة الفخري؛ ومبارك الخفرة، رئيس مجلس شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) ورئيس مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي ونائب رئيس مجلس الأعمال السعودي الأمريكي الحالي؛ وإدوارد بيرتون، الرئيس والمدير التنفيذي لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

**مصدر الصورة**: مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

**الملاحظات**

1. U.S. Department of State, Office of the Historian, "Guide to the United States' History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: Saudi Arabia," http://history.state.gov/countries/saudi-arabia#diplomatic_ relations.
2. The White House, President Barack Obama, Office of the Press Secretary, "Joint Statement on the Meeting between President Barack 0bama and King Salman Bin Abd al-Aziz Al Saud," September 9, 2015, https://www.whitehouse.gov/ the-press-office/2015/09/04/joint-statement-meeting-between-president-barack- obama-and- king-salman.
3. U.S.-Saudi Business Opportunities Forum, Los Angeles, CA, September 16,2013, "Special Session: An Introduction to Doing Business in Saudi Arabia," link to panel video: https://vimeo.com/74694009.
4. United States Census Bureau, *Trade in Goods with Saudi Arabia*, http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5170 .html.

# مقدّمة
# Introduction

هناك الكثيرُ من رجال الأعمال السَّعوديِّين الذين أقدِّرُهم كثيراً، وهم أكثر بقليل من الشيخ عبد الرحمن الجريسي، رئيسُ مجلسِ إدارةِ مجموعة الجريسي، أحد أشهرِ رجالِ الأعمال في المملكة العربية السعودية وأكثرهم نجاحاً. وتُعدُّ قصَّتُهُ وصعودُه إلى المستوى الأعلى في مجتمع الشركات السعودي في المملكة مفيدةً وتوضيحيَّةً للمكانة التي وصلت إليها المملكة العربية السعودية وإلى المكانة التي تصبو إليها.

ومن المؤكَّد أنَّ الشابَّ عبد الرحمن الجريسي كانَ بالكاد يتمكَّنُ من استيعابِ إحساسِهِ بالإثارة والدهشة حيالَ القرار الذي اتَّخذتهُ عائلتهُ أخيراً بالسفر من منزل أسلافهِ في بلدةِ رَغبة لبدء حياة صبيٍّ يافعٍ في العاصمة الرياض مع عمِّهِ محمد بن عبد الرحمن الجريسي. وكانَ قد بدأَ في سنِّ السابعة رحلتَهُ التي تستغرقُ يومين إلى الرياض على ظهرِ الجمل من بلدة رَغبة التي تبعُدُ ٧٥ ميلاً شمال غرب العاصمة، وكان ذلك في العام ١٩٤٠. وتُعدُّ الرحلةُ إلى المدينةِ التي من شأنها أن تساعدَ في تحديدِ العديد من نجاحاتِه الشخصية والمهنية واحدةً من الرحلات التي قامَ بها عشراتٌ من المؤسِّسين الأصليِّين، والمُلّاك من الجيل الأول، وروّاد العديد من أشهرِ الشَّركاتِ المملوكة للعائلات في المملكة العربية السعودية. والرحلةُ الشاقَّةُ من القرى والمدنِ المتواضعة في المملكة العربية السعودية، التي عادةً ما كانت على ظهرِ الجمالِ أو الحميرِ في تلك الأيام، ولكن في بعضِ الأحيان بالسَّيارة أو الشَّاحنة، هي رحلةٌ قامَ بها العديدُ من قادة الشركاتِ والحكومة الحاليين الذين يمكنُ لأولئك الذين يعرفونَ المملكةَ التعرُّفُ على أسمائِهم على الفور. ولذلك، فإنَّ قصَّةَ الشيخ عبد الرحمن الجريسي، أحدَ أشهرِ رجال الأعمالِ في المملكة العربية السعودية وأكثرهم احتراماً ، والمشاهد والأصوات التي مرَّ بها خلالَ رحلتهِ إلى الرياض هي قصَّةٌ بارزة. وتُعدُّ القصَّةُ جديرةً بالذكر ليس فقط بسببِ التناقضاتِ القويَّةِ بين

البدايات المتواضعة والإنجازاتِ العظيمة في الأعمال وفي الحياة على مدى عقودٍ عديدةٍ لرجلٍ واحد، ولكن أيضاً لأنَّها توضحُ النشأةَ السريعةَ للمدينة التي مرَّ بها الشاب عبد الرحمن وهو صبيٌّ والمدينة التي أصبحت عليها الرياض. والشيخ عبد الرحمن الجريسي واحدٌ من العديد من الرجال في المملكة العربية السعودية الّذين قاموا ببناء بعضٍ من أكثرِ الشركاتِ المملوكة للعائلات نجاحاً في العالم من الصفر والتي بُنِيتْ أسُسُها تكريساً لله عزَّ وجل، وللعائلة، وللعمل الجاد. ويشتركُ قادةُ الصناعةِ ممَّن هم على رأسِ معظمِ الشركاتِ المملوكة للعائلات في المملكة في هذه القِيَم المشتركة، وهم من نتحدَّث عنهم في هذا الكتاب.

ومع اقترابهِ من مدينة الرياض، بدا الشابُّ عبد الرحمن ورفاقه في السَّفر مزهوِّين من اتِّساعِ المناظرِ الطبيعيَّةِ الصحراويَّةِ، والأودية (الوديانُ، أو الوُهدانُ، أو القنواتُ التي تجفُّ باستثناء موسم الأمطار)، وانتشارِ الجبالِ الصخريَّةِ الجرداء إلى مساحاتٍ جبليَّةٍ من الأشجار الخضراء والحدائق التي تقتربُ أكثر. ومرَّ المسافرونَ بمزارعِ التُّمور والبساتين التي قادَتهم إلى مدينة الرياض. وسرعانَ ما رأى الشابُّ عبد الرحمن سورَ الطِّين العظيم الذي يُحيطُ بالمدينة. وسرعانَ ما سادَت معالمُ المدينة وضجيجُها، وانتشارُ الناسِ عبر شوارعِها الضيِّقة، وصفوفُ الأكشاكِ التجارية، والمساكنُ الطابقيَّة على كلِّ ما يُمكن رؤيتُه. وكانت مدينة الرياض في العام ١٩٤٠، عندما قامَ عبد الرحمن برحلته إليها، قد أصبحت العاصمة الرسمية للمملكة العربية السعودية لمدة ثماني سنوات فقط.

ويرتبط تاريخُ مدينة الرياض الحديث ارتباطاً وثيقاً بتاريخين وهما العام ١٩٠٢ والعام ١٩٣٢. ويمثِّلُ العامُ الأوَّل، ١٩٠٢، العامَ الذي استعادَ فيه الملكُ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود المدينةَ وأطلقَ جهودَهُ التي دامتْ ثلاثةَ عقودٍ لتوحيدِ القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية. وقد شَهِدَ العامُ الثاني، ١٩٣٢، تأسيسَ المملكةِ العربية السعودية الحديثة وبدايةَ عهدٍ جديدٍ عندما ارتقَتْ المدينةُ إلى مستوى عاصمةٍ لأُمَّة وتُغطِي معظم شبه الجزيرة. وشكَّلتْ العقودُ الثلاثةُ المتداخلةُ فترةَ نموٍّ بطيءٍ للمدينة إلّا أنَّه كان نموّاً ثابتاً، حيث لم يكنْ عرضُ الرياض في العام ١٩٠٢ يزيدُ على ميلٍ واحد. وكانت المدينةُ تتألَّفُ من مبنى المَصْمَك، وهو الحُصْن الذي كان أيضاً مقرّاً للحكومة، ومسجدٍ كبيرٍ، وسوقٍ فسيحةٍ، وعدَّةِ مئاتٍ من المنازل، وجميعُها مبنيَّةٌ من الطوب الطيني. وكانت المدينةُ بأكمَلِها

محاطةٌ بسورٍ طينيٍّ سميكٍ يصلُ ارتفاعُه إلى ٢٥ قدماً. وكانت حدائقُ التمورِ الشهيرة تتوضَّعُ على نحوٍ رئيس خارجَ أسوارِ المدينة. ويروي الشيخُ عبد الرحمن قصَّة شبابِهِ في الرياض أنه عندما كان يحينُ وقتُ صلاةِ العِشاء، وهي آخرُ الصلوات اليومية التي يُصلِّيها المسلمونَ المُلتزمونَ بهذه الفريضة، كانت المدينةُ تُغلقُ أبوابُها الرئيسة لأولئك ممَّن هم في الخارج.

وتختلفُ مدينةُ الرياض التي وصَلَها الشابُّ عبد الرحمن عمّا هي عليه اليوم. ففي العام ١٩٤٠، لم تكنْ هناك خطوطُ نقلِ كهرباءٍ عُلويَّة، أو محطَّاتُ طاقة، أو منظِّمُ طاقةٍ حكومي. كما لم يكُنْ هناك مصابيحٌ كهربائيةٌ في معظمِ المنازل، والمساجد، والمؤسَّسات التجارية السعودية. ولو تمعَّنَ المرءُ بجدِّية، لكان من الممكن أن يعثُرَ على الكهرباء في بعضِ قصورِ العائِلةِ المالكة. وقد جاءَ توليدُ الطاقةِ الكهربائيةِ والتوزيعُ الشاملُ للكهرباء إلى المملكة والرياض في العام ١٩٥١ مع إنشاءِ أوَّلِ مرفقٍ عامٍّ في المملكة، وهو شركة كهرباء الرياض. وكانت الشركتان المسؤولتان عن بناءِ هذهِ البنية التحتيَّةِ للطاقة هما شركةُ بيتشيل Bechtel الأمريكية (المعروفة آنذاك باسمBechtel Brothers McCone) وشركة تومسون-هيوستن للكهرباء Thomson-Houston Electric Company (وهي كيانٌ مدمجٌ مع شركة Societe Alsacienne de Constructions Mecaniques، التي شكَّلت الشركة الفرنسية ألثوم AlSthom، والمعروفة اليوم باسم ألستوم Alstom، التي قامت ببناءِ أوَّلِ محرِّك غازٍ في العام ١٩٥١.) وكانت شركةُ جنرال إلكتريك General Electric، وهي شركةُ طاقة عالميَّة أمريكية في السوق السعودية، قد استحوذَتْ على شركة ألستوم في أواخر العام ٢٠١٥، وذلك بعد موافقةٍ نهائيةٍ من الاتِّحادِ الأوروبي.

وكان عددُ سكَّانِ العاصمة في وقتِ رحلةِ الشيخ عبد الرحمن إلى الرياض أقلَّ من ٣٠,٠٠٠ نسمة وكان الاقتصادُ يتألَّفُ أساساً من التبادل التجاري والزراعي والحكومة المحلية. وأمّا اليوم، فيبلغُ عددُ سكَّانِ مدينة الرياض ٥,٧ مليون نسمة ومعدَّلُ نموٍّ سكَّانيٍّ يبلغُ ٤ في المائة سنويّاً. كما يُعدُّ اقتصادُها واحداً من أكثر الاقتصاداتِ تنوُّعاً صناعياً في الشرق الأوسط، حيث تُسهمُ العقاراتُ، والتصنيعُ، والطبُّ والرعايةُ الصحِّيةُ، وقطاع الخدمات، والحكومة بأكبر مساهمةٍ في الناتجِ المحلِّي الإجمالي للمدينة، والتي تُقدَّر بأكثر من ١٦ مليار دولار أمريكي (٦٠ مليار ريال سعودي). وتستعدُّ مشاريعُ البنيةِ التحتيَّة الضَّخمة لتحويلِ المدينةِ الخليجيَّة العالمية بالفعل إلى أقوى مركزِ أعمالٍ في الشرق

الأوسط، والمنطقةُ تَلحظُ هذا الأمر. ولعلَّ أفضلَ ما جرى تسجيلُه في إصدارات مجلة الأعمال الإقليمية "الخليج *The Gulf*" هو حجمُ النشاط التِّجاري، والذي تضمَّنَ حوالي ٣٠٠٠ مشروعٍ بقيمةِ ١٨,٧ مليار دولار أمريكي (٧٠,٣ مليار ريال سعودي) والمقرَّر تنفيذها في منطقة الرياض خلالَ العام ٢٠١٤ ، والتي جرى الإعلانُ عنها كما يلي:

> *تهيمنُ مشاريعُ البنيةِ التحتيَّةِ على الإنفاق. هناك أموالٌ بقيمة ٥٧ مليار ريال لمشاريع الطاقة التي تضمُّ ١٠ منشآتٍ لتوليدِ الطاقة، و ٦٢ مشروعًا لنقل الطاقة، و ١٩ مشروعًا لتوزيع الطاقة. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذُ مشروعاتِ شبكاتِ مياهٍ بقيمة ٨٢٣ مليون ريالٍ سعودي. كما يجري إصلاحُ شبكاتِ النقل لتخفيفِ الضَّغط على الطُّرق المُزدحمة في المدينة وربطِ المجموعات الاقتصادية المختلفة التي يجري بناؤُها حاليًا أو في خطوط الأنابيب عبر المدينة بكفاءة. وأكثرُ أنظمةِ النَّقلِ اللافتة للنظر هي مشروع مترو الأنفاق الذي تبلغُ تكلفتُه ١٦ مليار دولار، ومن المقرَّرِ أن تبدأَ أعمالُ بنائه في وقت لاحق من هذا العام. وسيُضافُ إلى هذا المشروع الضَّخم طرقٌ جديدةٌ، وخطوطُ سككٍ حديديَّة، ومشروعاتُ مطاراتٍ بقيمة تبلغُ ٢٤ مليار ريال في العامين ٢٠١٣/٢٠١٤ فقط. وتشيرُ هيئةُ تطويرِ الرِّياض Ar- Riyadh Development Authority إلى إنفاقِ حوالي ٤٣ مليار ريال سعودي على المدن الماليَّة والتكنولوجية، والفنادق، والمكاتب، والمدن الصناعية خلال هذه الفترة. ويمكنُ القولُ إنَّ أبرزَ هذه المشاريع هو مدينة الملك عبد الله المالية King Abdullah Financial District (KAFD) الطموحة على نحوٍ كبير، وهو مشروعٌ عقاريٌّ ضخمٌ تهيمنُ كتلُ أبراجِه الزجاجية الآن على أُفقِ شمالِ غرب الرياض.*

وسنتحدَّثُ في الفَصل الثالث مرَّة أخرى عن الشيخ عبد الرحمن الجريسي ومجموعة الجريسي. وعلى أيَّة حال، دعونا الآن نعترفُ بأنَّ النهوضَ السريعَ للعاصمة السَّعودية يواكبُ نهوضَ وتحديثَ المملكة نفسها. وسنعرضُ المزيدَ من الأدلَّة على ذلك في الفصل الأول.